



منظمة الجمارك العالمية
إطار المعايير للتجارة الإلكترونية
عبر الحدود

يونيو 2022



إطار المعايير للتجارة الإلكترونية عبر الحدود

تقديم أمين عام منظمة الجمارك العالمية

خلال العقد الماضي لقد أسفرت التجارة الإلكترونية المتنامية عبر الحدود في السلع المادية عن فرص ضخمة للاقتصاد الإقليمي، مما أدى إلى ظهور محركات جديدة للنمو، وتطوير أنماط تجارية جديدة، ومؤدية إلى نشوء اتجاهات استهلاكية جديدة، وخلق وظائف جديدة قد أحدث هذا النمو غير المسبوق ثورة في طرق قيام جهات الأعمال والمستهلكين بتسويق وبيع وشراء السلع، مع إتاحة إمكانيات أوسع، وخيارات متقدمة في الشحن والدفع والتسليم كما وقد فتحت التجارة الإلكترونية فرصًا اقتصادية عالمية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بإمكانية دخول أوسع في الأسواق الخارجية من خلال خفض الحواجز في سبيل الدخول وتقليص التكاليف علاوة على ذلك، خلال الاضطرابات التي أحدثتها جائحة COVID-19، أثبتت التجارة الإلكترونية أنها شريان حياة للبائعين والمشتريين على حد سواء. في سياق تدابير الطوارئ اللازمة للحد من انتشار الفيروس، مثل قيود السفر، وطلبات التوصيل إلى المنزل، وعمليات الإغلاق، وإغلاق الأعمال غير الأساسية، اعتمدت العديد من شركات الطوب والسيارات التجارة الإلكترونية مما أنقذ نشاطهم الاقتصادي وأظهر القوة الشرائية للتجارة الإلكترونية. من ناحية أخرى، ساهمت التجارة الإلكترونية المستهلكين على الالتزام بمتطلبات التباعد الاجتماعي التي تفرضها الجهات الصحية في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، أصبح العملاء أكثر اعتمادًا على التجارة الإلكترونية، مما أدى إلى زيادة الطلب - وهو توجه من المتوقع أن يستمر حتى بعد الوباء.

وقد نشأت في نفس الوقت أمام الحكومات تحديات وفرص جديدة من جراء التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وخاصة من التعاملات بين جهات الأعمال والمستهلك B2B وفيما بين المستهلكين (C2C). تقتضي هذه البيئة التجارية السريعة النمو وجود حلول شاملة ومدروسة جيداً من قبل جميع جهات الاختصاص، بما فيها سلطات الجمارك بغية التمكن من إدارة هذا النمو غير المسبوق في الحجم والتغلب على النقص في المعايير العالمية والخطوط الإرشادية ولمعالجة المخاطر الحدودية المرتبطة بها.

في عام 2016، لم تنزل منظمة الجمارك العالمية تعمل في هذا السياق من خلال مجموعة عمل حول التجارة الإلكترونية بمشاركة جهات اختصاص متعددة شملت ممثلين من الحكومات والقطاع الخاص والهيئات الدولية والجهات المختصة بالتجارة الإلكترونية والقطاع الأكاديمي، لتخرج بحلول مشتركة تدعم احتياجات وتوقعات جميع جهات الاختصاص ضمن سلسلة التوريد الخاصة بالتجارة الإلكترونية. لذا، بدأت منظمة الجمارك العالمية مناقشات متعمقة في مجال التجارة الإلكترونية عبر الحدود بهدف تطوير حلول تعاونية تدعم احتياجات وتوقعات جميع أصحاب المصلحة في سلسلة التوريد للتجارة الإلكترونية. وقد تم ذلك من خلال مجموعة عمل لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن التجارة الإلكترونية (WGEC) تضم



ممثلين من الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة في التجارة الإلكترونية والأوساط الأكاديمية.

في يونيو 2018، تم اعتماد أول نتيجة شاملة لمجموعة WGEC - إطار عمل منظمة الجمارك العالمية لمعايير التجارة الإلكترونية عبر الحدود (E-Commerce FoS) من مجلس منظمة الجمارك العالمية. وتحدد معايير التجارة الإلكترونية المبادئ والمعايير التي سيضمن تنفيذها دعم الجمارك لنمو التجارة الإلكترونية عبر الحدود، مع ضمان السلامة والأمن والمساهمة في تسهيل التجارة المشروعة.

تم اعتماد المواصفات الفنية لمعايير التجارة الإلكترونية والتعليمات الإضافية التي تدعم تنفيذ التجارة الإلكترونية من المجلس في يونيو 2019 وديسمبر 2020 لتوفير إرشادات وتوصيات لتسهيل التجارة الإلكترونية عبر الحدود بطريقة تلبي احتياجات أصحاب المصلحة في التجارة الإلكترونية والعملاء والجمارك والوكالات الحكومية الأخرى ذات الصلة على حدٍ سواء.

بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم الإطار والمواصفات الفنية المرتبطة به والمواد الإرشادية الأخرى لمنظمة الجمارك العالمية في مجال التجارة الإلكترونية عبر الحدود لتكون وثائق حية وخاضعة للمراجعة والتحديث المستمر.

وفي عملية تطوير التجارة الإلكترونية FOS والوثائق الداعمة، استكشفت المجموعة WGEC ، بالتفصيل، الدوافع الرئيسية للتجارة الإلكترونية، وفحص نماذج الأعمال الحالية، والنظر في الاتجاهات الحالية والمستقبلية المحتملة، ووضع المبادئ الأساسية التي تدعم التسهيل والضبط، جمعت أفضل الممارسات، وطوّرت حلولاً قابلة للتطوير، بناءً على أبحاث واستشارات مكثفة.

يعتبر استخدام معلومات دقيقة ومستقاة بالأخرى من مصدرها وفي الموعد المطلوب هو المفتاح لإدارة فعالة ومؤثرة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود والتقييم مبكر للمخاطر وفسح صفتان مشروعاً في بيئة آلية وبأدنى حد من الحاجة للتدخل الفعلي. يتطلب وجود أحجام متنامية وتوقعات المستهلكين بشأن الفسح والتسليم السريع إيجاد أنماط حديثة لتحصيل الإيرادات والتدخلات الحدودية من قبل الجمارك وغيرها من الجهات الحكومية المختصة. كما أن تزايد حجم وتوقعات المستهلكين للتخليص الجمركي السريع والتسليم يعني أن هناك حاجة إلى نماذج جديدة لتحصيل الإيرادات والتدخلات الحدودية من الجمارك والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة. أظهرت المناقشات الأخيرة في العديد من الجهات أيضاً الأهمية الرئيسية للشراكات القائمة على الثقة بين الجمارك وأصحاب المصلحة في التجارة الإلكترونية، ولا سيما منصات التجارة الإلكترونية والأسواق.

يستقي هذا الإطار من خبرة ومعرفة جماعية للخبراء من الجمارك وغيرها من الجهات الحكومية وقطاع الصناعة والقطاع الأكاديمي والمجتمع المدني ملتزماً بمهمة المنظمة المتمثلة في الإسهام في توحيد



وتنسيق الإجراءات الحدودية التنظيمية.

بعد الانتهاء من تفويض WGEC، تم العمل على التجارة الإلكترونية عبر الحدود من قبل اللجنة الفنية الدائمة لمنظمة الجمارك العالمية (PTC) ولجنة الإنفاذ (EC). وعلى إثر المناقشات في PTC والمفوضية الأوروبية، ركزت منظمة الجمارك العالمية على تعزيز تنفيذ التجارة الإلكترونية من قبل الأعضاء، بطريقة فعالة ومنسقة، من خلال عدد من أنشطة بناء القدرات والتوعية، بما يتماشى مع خطة بناء القدرات في مجال التجارة الإلكترونية التي أقرتها اللجنة الفنية الدائمة

علاوة على ذلك، في يونيو 2020، حددت اللجنة الفنية الدائمة لمنظمة الجمارك العالمية (PTC) آلية متينة للحفاظ على التجارة الإلكترونية (FOS) والمستندات الداعمة، مع الأخذ في الاعتبار أن التجارة الإلكترونية هي بيئة متطورة ديناميكياً وتهدف إلى ضمان مواكبة أدوات منظمة الجمارك العالمية في مجال التجارة الإلكترونية لآخر المستجدات حسب احتياجات أصحاب المصلحة. تستلزم آلية الصيانة هذه مراجعة سنوية لمرفقين على الأقل ومراجعة دورية لمدة أربع سنوات للإطار بأكمله.

إن نسخة عام 2022 من التجارة الإلكترونية FoS هي نتيجة أول مراجعة دورية لأربع سنوات كانت أجريت باتباع نفس نهج أصحاب المصلحة المتعددين الذي تم تطويره في البداية بموجبه. أكد الاستعراض الدوري الأول أهمية المبادئ الرئيسية التي تستند إليها التجارة

الإلكترونية، وسلط الضوء على أهمية ضمان جودة البيانات الإلكترونية المتقدمة التي يقدم أصحاب المصلحة في التجارة الإلكترونية للجمارك، ونشر إدارة المخاطر المناسبة التقنيات والتقنيات المتقدمة.

وفي هذا السياق، تم تضمين معيار جديد بشأن جودة البيانات في التجارة الإلكترونية حيث تمت صياغة المعايير الحالية بشأن إدارة المخاطر لتيسير التجارة والمراقبة وعلى التقنيات المتقدمة والابتكار حسب المواصفات الفنية لهذه المعايير

كما تم تحسينها، بينما تم إدراج الممارسات والخبرات التي يتبادلها الأعضاء في بعض الملاحق الخاصة بالمواصفات الفنية.

إذ أشجع جميع أعضاء المنظمة وجهات الاختصاص على القيام على وجه السرعة بتنفيذ المعايير المتضمنة في هذا الإطار بأسلوب منسق متوائم بالإضافة إلى مواصلة إثراء هذا الإطار بمواصفات فنية وإرشادات إضافية مبنية لتطبيق أفضل الممارسات والتحسينات المستقبلية لأنظمة التجارة الإلكترونية. ومن شأن ذلك إحراز ما يلزم من تقدم سريع نحو تحسين مستوى إدارة الحدود وتعزيز تسهيل التجارة.

كونيو ميكوريا

أمين عام منظمة الجمارك العالمية

يونيو 2022م



محتويات

6	أولاً: مقدمة
7	1. جوانب مميزة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود
7	2. المشهد الراهن والناشئ
8	ثانياً: الأهداف والأسس والتشريع
9	1. ثمانية أسس في إطار معايير التجارة الإلكترونية عبر
0	2. معايير في إطار المعايير للتجارة الإلكترونية عبر الحدود
10	
10	3. أطر العمل القانونية والتشريعية
11	ثالثاً: استراتيجية التنفيذ المراقبة، المزايا، وبناء القدرات
11	1. التنفيذ
11	2. المراقبة
11	3. بناء القدرات
12	رابعاً: إدارة التجارة الإلكترونية عبر الحدود: الأسس والمعايير الرئيسية
12	1. البيانات الإلكترونية المسبقة وإدارة المخاطر
13	2. التسهيل والتبسيط
14	3. التحصيل العادل والفعال للإيرادات
15	4. الأمن والسلامة
16	5. الشراكات
16	6. توعية الجمهور والإرشاد وبناء القدرات
17	7. القياس والتحليل
17	8. النهوض بالتقنيات التحويلية



أولاً: مقدمة

لقد أسفرت التجارة الإلكترونية المتنامية عبر الحدود في السلع المادية عن فرص ضخمة للاقتصاد العالمي، مما أدى إلى ظهور محركات جديدة للنمو، وتطوير أنماط تجارية جديدة، ومؤدية إلى نشوء اتجاهات استهلاكية جديدة، وخلق وظائف جديدة. قد أحدث هذا النمو غير المسبوق ثورة في طرق قيام جهات الأعمال والمستهلكين بتسويق وبيع وشراء السلع، مع إتاحة إمكانيات أوسع، وخيارات متقدمة في الشحن والدفع والتسليم. كما وقد فتحت التجارة الإلكترونية فرصاً اقتصادية عالمية للمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بإمكانية دخول أوسع في الأسواق الخارجية من خلال خفض الحواجز في سبيل الدخول وتقليل التكاليف.

وقد نشأت في نفس الوقت أمام الحكومات تحديات وفرص جديدة من جراء التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وخاصة من التعاملات بين جهات الأعمال والمستهلك (B2C) ، وفيما بين المستهلكين (C2C) . تقتضي هذه البيئة التجارية السريعة النمو وجود حلول شاملة ومدروسة جيداً من قبل جميع جهات الاختصاص، بما فيها سلطات الجمارك بغية التمكن من إدارة هذا النمو غير المسبوق في الحجم، والتغلب على النقص في المعايير العالمية والخطوط الإرشادية ولمعالجة المخاطر الحدودية المرتبطة بها.

من شأن التوسع الحديث والسريع في التجارة الإلكترونية عبر الحدود أنه يؤثر على جميع الدول والاختصاصات، لذا تقتضي إدارتها انتهاج أسلوب مبتكر شامل استراتيجي وتعاوني على المستوي العالمي ولا بد من أن تضمن الحكومات والقطاع الخاص أن الفوائد الممكنة إنما تتحقق من خلال العمل بالشراكة بغية تسهيل التجارة الإلكترونية المشروعة عبر الحدود، والتحصيل العادل والفعال للإيرادات وحماية المجتمع.

يؤثر عدم وجود معايير عالمية للإدارة الفعالة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود على تسهيل التجارة، والأمن والسلامة، والالتزام. لذا لا بد من وجود معايير عالمية من أجل النهوض بهذه القناة الجديدة للتجارة بصفتها محركاً جديداً للنمو الاقتصادي العالمي.

تلعب الجمارك وجهات حدودية أخرى دوراً حاسماً في حركة إرساليات التجارة الإلكترونية، ومن هذا المنطلق، يجب أن توجد استراتيجية معتمدة من منظمة الجمارك العالمية لضمان الحركة المشروعة للتجارة الإلكترونية العالمية بأدنى حد من التدخل.

من أجل تحقيق هذا الهدف، لقد تم إعداد "إطار المعايير للتجارة الإلكترونية عبر الحدود" بأمل أن تتبنى أعضاء المنظمة هذه المعايير والممارسات التي هي مبنية على أساس الثقة المتبادلة، والاتصال والتعاون واستيعاب المزايا العائدة على جميع جهات الاختصاص مع الأخذ في الحسبان أنه ينبغي صرف



النظر عن إجراءات العمل الحالية عند التكييف مع هذه التجارة الجديدة. ينبغي تقديم التسهيل للتجارة الإلكترونية عبر الحدود دون التنازل في الدور بشأن التجارة التقليدية.

سيقدم إطار المعايير توجيهاً شاملاً للحكومات وخاصة لإدارات الجمارك والقطاع الخاص وجهات الاختصاص الأخرى في تحقيق أهداف وغايات جماعية وفردية.

1. جوانب مميزة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود

توجد مناهج ووجهات نظر مختلفة نحو التجارة الإلكترونية. لكن التعريفات المستخدمة من قبل بعض المنظمات الدولية والدول تستخدم نفس العناصر مثل استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات والإنترنت كوسيلة للاتصالات، وحركة السلع عبر الحدود من اقتصاد إلى اقتصاد آخر، والدفع الإلكتروني.

لأغراض إطار المعايير هذا، تختص التجارة الإلكترونية عبر الحدود بما يلي:

- الطلب عبر الشبكة، البيع، الاتصال، والدفع إذا كان ينطبق؛
- صفقات / إرساليات عبر الحدود
- سلع مادية (ملموسة)، و
- متجهة إلى المستهلك/المشتري (تجارياً وغير تجاري)

يحدد هذا الإطار بصورة خاصة معايير للصفقات فيما بين جهة تجارية والمستهلك (B2C)، وفيما بين مستهلكين (C2C). على الرغم من ذلك، نشجع الأعضاء على تطبيق نفس الأسس والمعايير على الصفقات فيما بين جهتين تجاريتين (B2B).

2. المشهد الراهن والناشئ

تحرك رقمنة سلسلة التوريد الدولية والتجارة الإلكترونية عبر الحدود النمو الاقتصادي وتسهم في الازدهار الاقتصادي على المستوى العالمي. قد دفع النمو الكبير في حجم إرساليات صغيرة إلى ظهور أنماط مختلفة في الأعمال والتجارة، الأمر الذي يصب في إمكانيات اقتصادية توفرها التجارة الإلكترونية. وقد أحدث الاقتصاد المتنامي المرتكز على أساس الانترنت إلى ثورة في قطاع التجزئة، مما أسفر عن نقلة كبيرة في أنماط الشراء، وعن مطالبة متزايدة من القطاع والمستهلكين بسرعة تسليم الإرساليات مع ظهور احتمالات جديدة للخروقات في سلسلة التوريد الخاصة بالتجارة الإلكترونية.

تخدم التجارة الإلكترونية عبر الحدود كمحرك للابتكار وتوفر فرصاً ضخمة للتطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز الابتكار وإدخال أنماط جديدة للتجارة وإحداث فرص جديدة للعمل وزيادة اتجاهات استهلاكية جديدة.



يمثل الحجم المتنامي لإرساليات التجارة الإلكترونية فيما بين جهة تجارية والمستهلك (B2C) وفيما بين مستهلكين (C2C) عدة تحديات أمام الجمارك وغيرها من الجهات الحكومية المختصة والجهات ذات العلاقة من القطاع الخاص فيما يتعلق بالفسح السريع إلى جانب إدارة المخاطر المتعلقة بالأمن والسلامة، والتحصيل الفعال للإيرادات، والتحليل الإحصائي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال التحديات التقليدية باقية مثلًا التجارة غير المشروعة، والحركة المالية غير المشروعة، وخرق حقوق الملكية الفكرية والتقليد، والقرصنة، والغش التجاري.

تتبعاً لمنظمة الجمارك العالمية موقعاً فريداً يؤهلها لتنسيق الجهود العالمية المكرسة لتسهيل التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وذلك من خلال مشاركة أعضائها من الجمارك إلى جانب مشاركة الجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة، مما يمثل أكثر من 99% من التجارة العالمية.

تتمتع إدارات الجمارك بصلاحيات مهمة لا تتوفر لدى أي جهة حكومية، وهي صلاحية إرسالية السلع والإرساليات الواردة والصادرة والعبارة.

وللجمارك أيضاً سلطة الإسراع في الدخول ورفض الدخول أو الخروج، والسماح بإعادة التصدير واسترداد الرسوم و/أو الضرائب.

وهي تستطيع الإلزام بتقديم معلومات عن سلع قيد الاستيراد وبعض الأحيان عن سلع جارٍ تصديرها كما ويمكن لها بموجب تشريع معين الإلزام بتقديم تلك المعلومات مسبقاً إلكترونياً من قبل الجهات صاحبة الشأن بالتجارة الإلكترونية، مع تأمين مجال ممهّد للتحرك لمختلف جهات الاختصاص بالتجارة الإلكترونية. وبالنظر إلى الصلاحيات الفريدة والرقابة، يمكن للجمارك، بل وينبغي لها، أو تؤدي دوراً مركزياً في إدارة التجارة الإلكترونية عبر الحدود، مستفيدة من الاتفاقيات والصكوك والأدوات القائمة. كما أن هناك حاجة إلى نهج شامل وموحد لتحسين سلسلة توريد التجارة الإلكترونية مع ضمان تحديد المخاطر وإدارتها بشكل مناسب.

سبق أن صادقت لجنة السياسة التابعة لمنظمة الجمارك العالمية في اجتماعها المنعقد بمدينة الأقصر في مصر في ديسمبر 2022م على قرار حول التجارة الإلكترونية عبر الحدود (قرار الأقصر) فصل عدداً من الأسس الرئيسية لإدارة عالمية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود. يقدم هذا الإطار في ضوء تلك الأسس معايير لتنفيذ ما ورد في ذلك القرار من خلال تعاون وثيق من كافة جهات الاختصاص المعنية.

ثانياً: الأهداف والأسس والتشريع

لقد أعدّ إطار المعايير لتقديم حد أدنى من معايير عالمية بغية مساعدة الجمارك والجهات الحكومية الأخرى المختصة في تطوير أطر عمل استراتيجية وتشغيلية للتجارة الإلكترونية مصحوبة بخطط



الإجراءات والتسلسل الزمني ويفيد على السواء تلك الأعضاء التي تسعى لتعزيز أطر العمل القائمة لديها بغية الوفاء بشكل فعال بمتطلبات الأعمال المستجدة والناشئة.

يتضمن هذا الإطار معايير للإدارة الفعالة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود ومن جهتي نظر التسهيل والرقابة يتميز الإطار بصورة عامة بما يلي:

- تأسيس معايير عالمية بغية تعزيز القطاعية، وقابلية التكهن، والشفافية، والأمن والسلامة، وفاعلية سلسلة التوريد للتجارة الإلكترونية.
- تعزيز منهج منسق لتقييم الخطورة، الفسح/التصفية، تحصيل الإيرادات والتعاون الحدودي فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود.
- تأسيس إطار معايير للتبادل الإلكتروني المسبق للبيانات فيما بين الجهات المختصة بالتجارة الإلكترونية والجمارك وغيرها من الجهات الحكومية ذات العلاقة لأغراض التسهيل للإرساليات المشروعة، مع تأمين مجال ممهّد للتحرك لمختلف جهات الاختصاص بالتجارة الإلكترونية.
- السعي لتقوية التعاون فيما بين إدارات الجمارك وغيرها من الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة المشاركة في التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

1. ثمانية أسس في إطار معايير التجارة الإلكترونية عبر الحدود

يتضمن قرار الأقصر ثمانية أسس توجيهية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود على النحو التالي:

• البيانات الجمركية المسبقة وإدارة المخاطر

• تسهيل وتبسيط الإجراءات

• الأمن والسلامة

• تحصيل الإيرادات

• القياس والتحليل

• الشراكات

• توعية الجمهور والإرشاد وبناء القدرات

• أطر العمل التشريعية



2. معايير في إطار المعايير للتجارة الإلكترونية عبر الحدود

يحدد هذا الإطار معايير ينبغي استخدامها من قبل إدارات الجمارك وغيرها من الجهات الحكومية الأخرى المختصة والجهات صاحبة الشأن بالتجارة الإلكترونية بغية التنفيذ المنسق مع الأخذ في الحسبان مختلف أنماط الأعمال والخصائص الوطنية.

يقدم هذا الإطار معايير عالمية لدعم التجارة الإلكترونية عبر الحدود مما يساهم في التطوير الاقتصادي الوطني والعالمي بينما يضمن في نفس الوقت ضوابط رقابية ملائمة لحماية الاقتصاديات والمجتمعات والبيئات التي تشمل المناطق الطبيعية والإنتاجية في كل من البيئتين البرية والمائية. ويتضمن توجيهات بشأن كيفية تعامل الجهات الحدودية مع إرساليات عالية الخطورة مع القيام بتسريع فسخ وتصفية سلع متدنية القيمة، بما يزيد الفاعلية وقابلية التكهن في سلسلة توريد التجارة الإلكترونية للتجار والمستهلكين وضمان الاستفادة المثلى من الموارد.

3. أطر العمل القانونية والتشريعية

يسبق النمو المضاعف في التجارة الإلكترونية عبر الحدود، في سرعتها، في بعض الحالات، على تطوير وتنفيذ أنظمة متعلقة بغية تنظيم هذه التجارة بصورة فعالة حيث قد لا تتوافق بعض الأحكام الوطنية/الإقليمية والتنظيمية القائمة مع أنماط الأعمال المستجدة في سياق التجارة الإلكترونية المتنامية بسرعة مضاعفة عبر الحدود.

لقد أبرز فقدان تشريع منظم ومنسق وجود فجوات كبيرة في سلسلة توريد التجارة الإلكترونية عبر الحدود لذا يلزم أن تعمل الجمارك مع جهات حكومية مختصة أخرى وجهات صاحبة الشأن في التجارة الإلكترونية بغية معالجة فجوات يتم تحديدها من خلال أدوات التشخيص القوية.

ينبغي تأسيس الإطار القانوني على مبادئ الحوكمة الرشيدة والعدالة والشفافية إلى جانب الوفاء بالمتطلبات المستجدة والناشئة، وكذلك التوازن بين مصالح متنوعة لكافة جهات الاختصاص المشاركة في التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

ينبغي أن تعالج أطر العمل القانونية التنظيمية، من بين أمور أخرى، كيفية تعزيز التسهيل، والأمن والسلامة، ومراقبة السلع المادية (الملموسة) من خلال تقديم بيانات مسبقة في مختلف أنماط الأعمال؛ وكيفية تحديد الوضع القانوني وأدوات ومسؤوليات الجهات الاقتصادية المختصة المشاركة في التجارة الإلكترونية عبر الحدود؛ وكيفية مراقبة أنظمة السرية ومكافحة الاحتيال وحماية المعلومات الشخصية للمستهلكين وكيفية الأخذ في الاعتبار لمصالح البائعين الإلكترونيين والمنصات الإلكترونية والوسطاء والعلماء وكيفية تسهيل التجارة الإلكترونية السليمة والأمنة عبر الحدود بطريقة عادلة وغير تمييزية.



ينبغي للحكومات، عند قيامها بتأسيس أو تكييف أطر العمل التشريعية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود النهوض فيما بين أمور أخرى بالاتفاقيات والأدوات والوثائق الحالية المنبثقة من منظمة الجمارك العالمية وجميع الاتفاقيات ذات الصلة

المنبثقة من منظمة التجارة العالمية، وعلى وجه الخصوص منها اتفاقية تيسير التجارة وغيرها من اتفاقيات ومعايير وأدوات دولية أخرى.

ثالثاً: استراتيجية التنفيذ، المراقبة، المزاي، وبناء القدرات

1. التنفيذ

من المتبادر أن كل إدارة جمارك لا تتمكن على الفور من تنفيذ هذا الإطار، لذا يقتضي تنفيذ هذه الوثيقة وجود منهج مرحل حسب أولويات كل إدارة ومقدرتها ومواردها البشرية والمالية وإجراءاتها الداخلية، وينبغي دعمها ببناء القدرات.

ينبغي لإدارات الجمارك تنفيذ هذا الإطار بتنسيق وثيق مع الجهات الحكومية المختصة الأخرى والجهات المختصة المعنية بالتجارة الإلكترونية بطريقة ملائمة ومرنة.

من أجل مساندة إدارات الجمارك في تنفيذ الإطار، تعمل منظمة الجمارك العالمية على تطوير استراتيجية رفيعة المستوى للتنفيذ مبنية على أساس تجارب الدول ودراسات الحالة. ستقدم استراتيجية التنفيذ مسطرة قياس للأعضاء تتضمن مؤشرات الأداء والجدول الزمنية فيما يتعلق بتنفيذ المعايير الواردة في هذا الإطار.

2. المراقبة

ينبغي أن تتضمن استراتيجية التنفيذ الوطنية أحكاماً لمراجعة ومتابعة التقدم على أساس مستمر، بما في ذلك تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس فاعلية عملية التنفيذ. ينبغي أن تقوم إدارات الجمارك بإشعار منظمة الجمارك العالمية دورياً عن التدابير المتخذة وعن التقدم الذي تم إحرازه نحو تنفيذ الإطار.

تكون الهيئات المختصة التابعة لمنظمة الجمارك العالمية مسؤولة عن إدارة وتحديث إطار المعايير المنبثق من المنظمة ومراقبة تنفيذه.

3. بناء القدرات

يعتبر البناء الفعال للقدرات عنصراً مهماً لضمان إقرار وتنفيذ إطار المعايير على نطاق واسع. ومن أجل ضمان التنفيذ السريع والمنسق للمعايير، يلزم وجود استراتيجيات لتعزيز بناء القدرات الذي يتم تقديمه للأعضاء.



ينبغي أن تتعاون إدارات الجمارك فيما بينها وأن تشارك مع منظمة الجمارك العالمية وغيرها من المنظمات الدولية، في بناء وتعزيز قدراتها المتعلقة بالإدارة الفعالة والمؤثرة لإدارة المخاطر والإجراءات الجمركية حول التجارة الإلكترونية عبر الحدود بالاستعانة بمجموعة اتفاقيات وأدوات المنظمة ذات الصلة. أما أعضاء منظمة الجمارك العالمية التي تقوم بالإشعار بشأن عزمها على تنفيذ الإطار فينبغي لها تتلقى المساعدة من المنظمة بناء على احتياجاتها ذات الصلة بالتعاون من شركاء تنمية آخرين.

رابعاً: إدارة التجارة الإلكترونية عبر الحدود: الأسس والمعايير الرئيسية

1. البيانات الإلكترونية المسبقة وإدارة المخاطر

(1) مقدمة

إن استخدام البيانات الإلكترونية المسبقة لإدارة المخاطر العالية يدعم ويتداخل مع تسهيل التجارة، والأمن والسلامة، وتحصيل الإيرادات، والقياس والتحليل.

تتميز سلسلة التجارة الإلكترونية بإدارتها بالبيانات واعتمادها على توفر البيانات. يؤدي توفر فرص غنية للحصول على المعلومات بالإنترنت ووجود قدرات قوية وذكية للحاسب الآلي إلى تيسير الوصول إلى البيانات وجمعها وتحليلها واستخدامها في بيئة التجارة الإلكترونية.

ينبغي تبادل بيانات إلكترونية مسبقة فيما بين الجهات المختصة بالتجارة الإلكترونية وإدارات الجمارك بغية إدارة فعالة للمخاطر في حينها، وهو في غاية الأهمية في التعامل مع هذا النمط الجديد للتجارة المتنامية بسرعة.

من المفيد للغاية تأسيس وتعزيز تبادل المعلومات بين الجهات المختصة بالتجارة الإلكترونية وإدارات الجمارك من خلال ربط إلكتروني وطني (مثلاً النافذة الواحدة) مبني على أساس مواصفات مشتركة للتراسل وأطقم بيانية منسقة وموحدة (مثلاً قبل الوصول لأغراض تقييم عام للمخاطر والفسح الجمركي، وقبل التحميل بغية تقييم المخاطر الأمنية).

يمكن تعزيز فاعلية سلسلة التوريد من خلال تبادل بيانات إلكترونية مسبقة مؤدية إلى إدارة فعالة للمخاطر مع ضمان التقيد بمتطلبات نظامية، بما في ذلك تحصيل الإيرادات.

(2) المعايير

1/2 - المعيار (1) إطار العمل القانوني للبيانات الإلكترونية المسبقة

ينبغي تأسيس إطار عمل قانوني وتنظيمي للإلزام بالتبادل الإلكتروني المسبق للبيانات بين الأطراف المختصة المشاركة في سلسلة التوريد للتجارة الإلكترونية وإدارات الجمارك وجهات حكومية مختصة



أخرى بغية تعزيز تدابير التسهيل والرقابة، مع الأخذ في الاعتبار القوانين المعمول بها شاملة تلك المتعلقة بالمنافسة (مكافحة الاحتكار) وبأمن البيانات، وخصوصيتها، ووقايتها، وملكيته.

2/2 - المعيار (2) استخدام معايير دولية للبيانات الإلكترونية المسبقة

ينبغي تنفيذ معايير وإرشادات صادرة من منظمة الجمارك العالمية ومعايير وإرشادات دولية أخرى ذات صلة، وفقاً للسياسة الوطنية، بطريقة فعالة ومنسقة بغية تسهيل تبادل البيانات الإلكترونية المسبقة.

3/2 المعيار (3) جودة البيانات

ينبغي لإدارات الجمارك أن تعمل مع أصحاب المصلحة في التجارة الإلكترونية والجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، لتحسين العامل الزمني والبيانات الإلكترونية المسبقة واكتمالها ودقتها بغية دعم تقنيات قوية وفعالة لإدارة المخاطر وتيسير التجارة المشروعة في سلع التجارة الإلكترونية.

4/2 - المعيار (4) إدارة المخاطر من أجل التسهيل والرقابة

ينبغي لإدارات الجمارك تطوير وتطبيق تقنيات لإدارة مخاطر ديناميكية تكون مخصصة لسياق التجارة الإلكترونية بغية تحديد إرساليات تمثل خطورة.

5/2 - المعيار (5) استخدام تقنيات المعاينة غير التدخلية وطرق تحليل البيانات

ينبغي لإدارات الجمارك استخدام طرق تحليل البيانات وأساليب التقييم بالاشتراك مع أجهزة المعاينة غير التدخلية، على جميع أنواع النقل والمشغلين، كجزء من إدارة المخاطر، بغية التسهيل لتدفق التجارة الإلكترونية عبر الحدود، وتعزيز إجراءات الرقابة الجمركية.

II. التسهيل والتبسيط

(3) مقدمة

قد أجرت إدارات الجمارك في الكثير من الدول تطويراً كبيراً بغية تسهيل التجارة المشروعة وتبسيط الإجراءات. وعلى الرغم من ذلك، ومع الأخذ في الاعتبار للتنامي السريع في حجم التجارة الإلكترونية عبر الحدود، والأطر الزمنية القصيرة للتدخل وفقدان تراسل البيانات الدقيقة في حينه في بعض أنماط العمل، يلزم إعادة وضع الاستراتيجية عن أسلوب إدارات الجمارك لتطبيق الاتفاقيات والأدوات الحالية المنبثقة من منظمة الجمارك العالمية مثل اتفاقية كيوتو المعدلة، وإطار المعايير (سيف)، والخطوط الإرشادية للتصفية الفورية، وتحديد حلول حديثة وملائمة تكون أكثر فاعلية وتأثيراً في الاستجابة لتوقعات القطاع والمستهلكين فيما يتعلق بسلامة وأمن وسرعة حركة وتسليم إرساليات التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

(4) المعايير

1/4 - المعيار (6): إجراءات مبسطة للفسح

ينبغي لإدارات الجمارك، عملاً بالتنسيق مع جهات حكومية مختصة أخرى حسب اللزوم، تأسيس وصيانة إجراءات مبسطة للفسح مبنية على أساس إكمال الإجراءات قبل الوصول وتقييم المخاطر في إرساليات



التجارة الإلكترونية عبر الحدود وإجراءات التصفية الفورية للإرساليات المتدنية الخطورة عند وصولها أو مغادرتها. وينبغي أن تتضمن الإجراءات المبسطة للفسح، حسب اللزوم، نظاماً مبنياً على الحساب لاستيفاء الرسوم و / أو الضرائب والتعامل مع إرساليات عائدة.

2/4 - المعيار (7): التوسع في تصور المشغل الاقتصادي المعتمد ليشمل التجارة الإلكترونية عبر الحدود

ينبغي لإدارات الجمارك دراسة الإمكانيات لتطبيق برامج المشغل الاقتصادي المعتمد وترتيبات/اتفاقيات الاعتراف المتبادل في سياق بيئة التجارة الإلكترونية عبر الحدود، بما في ذلك النهوض بدور الوسطاء، بغية تمكين المؤسسات التجارية الصغرى، والصغيرة، والمتوسطة، والأفراد من الاستفادة التامة من فرص التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

III. التحصيل العادل والفعال للإيرادات

(5) مقدمة

من أجل التعامل بصورة فعالة مع التحديات الحالية والناشئة فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات، وعلى وجه الخصوص على عدد ضخم من إرساليات التجارة الإلكترونية الصغيرة وذات القيمة المتدنية نسبياً عبر الحدود، ينبغي لإدارات الجمارك المشاركة من خلال التعاون الوثيق مع سلطات الضرائب بصفقتها الجهة الحكومية المسؤولة عن الأنظمة الضريبية. وينبغي النظر بالتعاون مع سلطات الضرائب في أنماط التحصيل البديلة (مثلاً) النمط الخاص بالتحصيل من خلال البائع، أو الوسيط أو النمط الخاص بالمستهلك/المشتري بغية التحول حسب اللزوم من الطريقة الحالية لتحصيل الرسوم/الضريبة المبنية على أساس المعاملة حيث يتم احتساب واستيفاء الرسوم والضرائب بالحدود، إلى طريقة آلية مبنية على الحساب ويجوز فيها تحصيل الرسوم والضرائب قبل شحن أو وصول السلعة.

ينبغي أن تدرس إدارات الجمارك والسلطات الإيرادية بصورة عامة مسائل ذات صلة مثل الأدوات والمسؤوليات القانونية، نطاق اختصاص / إقليم إدارة الجمارك، والتعاون عبر الحدود، وتنفيذ إجراءات التدقيق والمراقبة بعد الفسخ في سياق التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

ينبغي عند النظر في أنماط بديلة لتحصيل الإيرادات أن تدرس الفرص والتحديات الماثلة أمام الحكومات ومختلف أنماط الأعمال، وينبغي أن يؤخذ في الحسبان أيضاً بالتكلفة المطلوب تحملها من قبل المشغلين التجاريين بالتقيد مع نظام التحصيل فيما يتعلق بتطويره وتنفيذه بناء على وضعها الوطني وتعاملها مع الواردات من إرساليات صغيرة ومتدنية القيمة.



6) المعايير

1/6 - المعيار (8): أنماط تحصيل الإيرادات

ينبغي لإدارات الجمارك، عملاً بالتنسيق مع جهات حكومية مختصة أخرى، النظر حسب اللزوم في مختلف أنماط تحصيل الإيرادات (مثلاً البائع، الوسيط، المشتري/ المستهلك إلخ) بالنسبة للرسوم و/ أو الضرائب. ومن أجل ضمان تحصيل الإيرادات، ينبغي أن تتيح إدارات

الجمارك خيارات الدفع الإلكتروني، وأن توفر معلومات متعلقة عبر الشبكة مباشرة، وأن تسمح بأنواع الدفع المرن، وأن تضمن العدالة والشفافية في إجراءاتها، ينبغي أن تكون الأنماط التي يتم تطبيقها فعالة ومؤثرة وقابلة للقياس ومرنة وداعمة لمختلف أنماط الأعمال مع تأمين مجال ممهّد للتحرك لمختلف جهات الاختصاص بالتجارة الإلكترونية وفيما بينها.

2/6 - المعيار (9): الحد الأدنى

ينبغي للحكومات عند قيامها بمراجعة و/أو تعديل الحد الأدنى للرسوم و/أو الضرائب، أن تتخذ قرارات مبنية على اطلاع تام بأوضاع وطنية معينة.

IV. الأمن والسلامة

7) مقدمة

نظراً إلى وجود وجهات نظر مختلفة فيما بين الأعضاء بشأن مخاطر الأمن والسلامة (بما فيها سلامة المنتجات)، يلزم تحديد وتطبيق صفات مميزة للخطورة من قبل الجمارك بمشاركة من جهات حكومية مختصة أخرى بغية تحديد الإرساليات العالية الخطورة التي تشكل تهديدات الأمن والسلامة في قنوات التجارة الإلكترونية عبر الحدود. أما فيما يتعلق بالتهديدات العامة بالأمن والسلامة بالمجتمع والبيئة، فينبغي للجمارك، حيثما يلزم، إشراك إدارات جمارك أخرى في المعلومات المتعلقة بتلك المخاطر بغية تطوير مقدرتها على تحديد مؤشرات الخطورة وتحليل المخاطر.

من الأهمية بمكان تعاون إدارات الجمارك مع جهات مختصة أخرى بغية التحديد والتصدي للسلع غير المشروعة وغير الملتزمة المتنقلة عبر قنوات التجارة الإلكترونية على وجه الخصوص. يمكن أن تمكن المعلومات إدارات الجمارك من تركيز جهودها على إرساليات عالية الخطورة وتسهيل الفسح السريع لإرساليات متدنية القيمة. وينبغي لإدارات الجمارك مشاركة إخباريات متعلقة، حيثما يمكن، مع جهات الاختصاص الموثوقة للتجارة الإلكترونية تحقيقاً لشراكة فعالة جداً في جهود القطاعين العام والخاص للاستهداف.



8 المعايير

1/8 - المعيار (10) منع الغش والتجارة غير المشروعة

ينبغي لإدارات الجمارك، عملاً بالتنسيق مع جهات حكومية مختصة أخرى، تأسيس إجراءات لتحليل أنشطة التجارة الإلكترونية غير المشروعة عبر الحدود وللتحقيق فيها بغية منع وكشف الغش، وردع إساءة استعمال قنوات التجارة الإلكترونية وتعطيل التدفقات غير المشروعة.

2/8 - المعيار (11) التعاون فيما بين الجهات وتقاسم المعلومات

ينبغي للحكومات تأسيس أطر عمل للتعاون فيما بين مختلف الجهات الوطنية من خلال آليات إلكترونية خاصة شاملة النافذة الواحدة حسب اللزوم، بغية التمكن من رد منسق ومتناسك على مخاطر الأمن والسلامة الناجمة من التجارة الإلكترونية عبر الحدود، تسهياً بذلك التجارة الإلكترونية.

٧. الشراكات

9 مقدمة

تتطلب بيئة التجارة الإلكترونية السريعة النمو عبر الحدود تعزيز التعاون الحالي والشراكات وتشكيل شراكات جديدة مع مشاركين ناشئين في سلسلة توريد التجارة الإلكترونية بغية معالجة تحديات مرتبطة بها عن طريق التعاون.

10 المعايير

1/10 - المعيار (12): الشراكات بين القطاعين العام والخاص

ينبغي لإدارات الجمارك تأسيس وتقوية شراكات التعاون مع جهات الاختصاص بالتجارة الإلكترونية بغية تطوير وتعزيز الاتصال والتنسيق والتعاون بهدف تحسين مستوى الالتزام والتسهيل.

2/10 - المعيار (13): التعاون الدولي

ينبغي لإدارات الجمارك توسيع التعاون الجمركي والشراكات لتشمل بيئة التجارة الإلكترونية عبر الحدود بغية ضمان الالتزام والتسهيل.

٧.1. توعية الجمهور والإرشاد وبناء القدرات

11 مقدمة

في عصر انتشار التجارة مدفوعاً بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود حيث يمكن لأي شخص وكل شخص، أن يصبح تاجراً - مشترياً أو بائعاً - ويمكن أن يتبادل أدواره بمرونة، تمس حاجة متزايدة لتأسيس آليات لخلق وعي موسع، خاصة بين تجار هذه الفئة الجديدة والناشئة بغية تمكينهم من تقدير أهمية المتطلبات التنظيمية المختلفة والتقيد بها. وينبغي أن يتضمن ذلك من بين أمور أخرى فعاليات نشطة للدعم والإرشاد بالإضافة إلى التدريب وبناء القدرات.



12) المعايير

1/10 - المعيار (14): الإعلام وتوعية الجمهور والإرشاد

ينبغي لإدارات الجمارك توعية المستهلكين والجمهور والجهات المعنية، بالمتطلبات النظامية والمخاطر والمسؤوليات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود من خلال برامج شاملة لرفع مستوى الاطلاع، والإعلام والتثقيف والإرشاد.

VII. القياس والتحليل

13) مقدمة

القياس الدقيق للتجارة الإلكترونية عبر الحدود هو المفتاح لقرارات سياسية وتجارية مدروسة جيداً. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يفيد إدارة المخاطر على نحو أفضل من خلال تحديد الاتجاهات والأساليب والديناميكيات الناشئة.

القياس الدقيق للتجارة الإلكترونية عبر الحدود هو المفتاح لقرارات سياسية وتجارية مدروسة جيداً. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يفيد إدارة المخاطر على نحو أفضل من خلال تحديد الاتجاهات والأساليب والديناميكيات الناشئة.

14) المعايير

1/14 - المعيار (15): آليات القياس

ينبغي لإدارات الجمارك، عملاً بالتنسيق مع جهات حكومية مختصة ومن خلال التعاون الوثيق مع الجهات المختصة بالتجارة الإلكترونية، أن تقوم بتجميع وقياس وتحليل ونشر إحصاءات التجارة الإلكترونية عبر الحدود على وجه دقيق طبقاً للمعايير الإحصائية الدولية والسياسة الوطنية بغية اتخاذ القرارات المبنية على معلومات.

VIII. النهوض بالتقنيات التحولية

15) مقدمة

تقتضي الطبيعة الديناميكية والعالمية للتجارة الإلكترونية أن تكون الحكومات استباقية وتفكر في المستقبل وتنهض بتقنيات مستقبلية لتقديم حلول مسبقة للتحديات الناشئة في التجارة الإلكترونية. كما أن المطلوب ابتكار مستمر شاملاً التعاون مع القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي.

16) المعايير

1/16 - المعيار (16): دراسة التطورات التقنية والابتكار

ينبغي لإدارات الجمارك بالتعاون مع جهات حكومية مختصة أخرى، والقطاع الخاص والقطاع الأكاديمي دراسة التطورات التقنية المبتكرة ودراسة ما يمكن أن تسهم به تلك التطورات في مراقبة وتسهيل أكثر فاعلية وتأثيراً للتجارة الإلكترونية عبر الحدود.



امسح هذا الكود للاطلاع على آخر تحديث
لهذا المستند وكافة المستندات المنشورة
أوتفضل بزيارة الموقع الإلكتروني zatca.gov.sa